

عنوان المشروع

أثر تخصيص الموارد على نطاق المشروع

أسم الطالب

عبدالرحمن بن فالح عبدالله الصاعدي

مشروع تخرج - 2

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

جدول المحتويات

2	3. الفصل الثالث: منهجية الدراسة.....
3	3.1. المقدمة.....
4	3.2. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث.....
6	3.3. تصميم البحث.....
7	3.4. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات.....
13	3.5. طريقة جمع البيانات.....
15	3.6. أنواع البيانات.....
17	3.7. إجراءات التحليل الإحصائي.....
18	3.8. الخاتمة.....

1. الفصل الثالث: منهجية الدراسة

1.1. المقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً للإطار المنهجي الذي اعتمدت عليه الدراسة في تناول موضوع أثر تخصيص الموارد على نطاق المشروع، وذلك من خلال توضيح الأسس العلمية والإجرائية التي تم الاستناد إليها في جمع البيانات وتحليلها واختبار فرضيات البحث. ويُعد تحديد المنهجية المناسبة خطوة أساسية لضمان دقة النتائج، بحيث تسهم في توجيه الدراسة نحو تحقيق أهدافها بطريقة علمية منظمة.

وانطلاقاً من طبيعة المشكلة البحثية التي تسعى إلى الكشف عن العلاقة بين تخصيص الموارد باعتباره متغيراً مستقلاً، ونطاق المشروع باعتباره متغيراً تابعاً، فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لهذه الدراسة، نظراً لقدرته على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها وتفسير العلاقات بين متغيراتها بصورة كمية دقيقة. كما تم توظيف الأسلوب الكمي من خلال تصميم استبانة موجهة إلى أفراد عينة الدراسة، بهدف قياس اتجاهاتهم وآرائهم حول متغيرات البحث.

ويتضمن هذا الفصل عرضاً لتصميم البحث، والتعريفات الإجرائية لمتغيراته، ومجتمع الدراسة والعينة، إضافة إلى أداة جمع البيانات وآلية بنائها، وأنواع البيانات المعتمدة، فضلاً عن الإجراءات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات. ويهدف هذا التنظيم المنهجي إلى ضمان الترابط بين أهداف الدراسة وأسئلتها وأدواتها ونتائجها، بما يعزز من موثوقية النتائج وإمكانية تعميمها ضمن حدود الدراسة.

وعليه، يمثل هذا الفصل الأساس العلمي الذي تستند إليه الدراسة في تحقيق أهدافها، ويهيئ لعرض النتائج ومناقشتها في الفصل اللاحق بصورة منهجية متكاملة.

1.2. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

تُعد التعريفات الإجرائية خطوة أساسية في الدراسات الكمية، حيث تُحدد المقصود بالمتغيرات محل الدراسة بصورة قابلة للقياس والتحليل الإحصائي، بما يضمن وضوح المفاهيم وتحويلها من إطارها النظري إلى إطار تطبيقي يمكن قياسه ميدانيًا.

وتتمثل متغيرات هذه الدراسة في متغير مستقل هو تخصيص الموارد، ومتغير تابع هو نطاق المشروع، وفيما يلي التعريف الإجرائي لكل منهما:

أولاً: تخصيص الموارد (المتغير المستقل)

التعريف النظري:

يشير تخصيص الموارد إلى عملية تخطيط وتنظيم وتوزيع الموارد البشرية والمالية والمادية على أنشطة المشروع بطريقة تحقق الاستخدام الأمثل لها، بما يضمن تنفيذ المشروع بكفاءة وفعالية وضمن القيود الزمنية والمالية المحددة.

التعريف الإجرائي:

يُعرّف تخصيص الموارد إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه الدرجة التي يعكسها متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات (1-20) من الاستبانة، والتي تقيس مدى كفاءة تخطيط الموارد، وتوزيعها، ومتابعة استخدامها أثناء تنفيذ المشروع.

ويُقاس هذا المتغير من خلال الأبعاد التالية:

تخطيط الموارد: هو يشير إلى مدى وضوح تحديد احتياجات المشروع من الموارد قبل البدء بالتنفيذ، ووجود خطة معتمدة لتنظيم استخدامها.

تخصيص الموارد البشرية: وهو يعكس مدى ملاءمة توزيع الأفراد وفق مهاراتهم وخبراتهم، وتحقيق التوازن في عبء العمل بينهم.

تخصيص الموارد المالية: وهو يقيس مدى كفاية الميزانية المخصصة للمشروع، ووجود رقابة مالية فعالة لضبط الإنفاق بما يتوافق مع نطاق المشروع.

متابعة ومراقبة استخدام الموارد: وهو يعبر عن وجود آليات رقابية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وإعادة توزيعها عند الحاجة.

ويتم قياس هذا المتغير باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث تشير الدرجة المرتفعة إلى مستوى مرتفع من كفاءة تخصيص الموارد.

ثانياً: نطاق المشروع (المتغير التابع)

التعريف النظري:

يقصد بنطاق المشروع تحديد الأعمال والمتطلبات التي يجب تنفيذها لإكمال المشروع بنجاح، بما يشمل تحديد حدود المشروع، وأهدافه، ومخرجاته، وضبط أي تغييرات قد تطرأ عليه أثناء التنفيذ.

التعريف الإجرائي:

يُعرّف نطاق المشروع إجرائياً في هذه الدراسة بأنه الدرجة التي يعكسها متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات (21-35) من الاستبانة، والتي تقيس مدى وضوح نطاق المشروع، وفاعلية ضبط التغييرات، واستقرار التنفيذ وفق الخطة المعتمدة.

ويُقاس هذا المتغير من خلال الأبعاد التالية:

وضوح النطاق: وهو يشير إلى مدى تحديد أهداف المشروع ومتطلباته وحدوده بصورة دقيقة ومكتوبة ومعتمدة من أصحاب المصلحة.

ضبط التغييرات: وهو يعكس وجود آلية رسمية لإدارة طلبات التغيير وتقييم أثرها قبل اعتمادها.

استقرار النطاق: وهو يقيس مدى حدوث زحف في نطاق المشروع أو انحرافات غير مخطط لها أثناء التنفيذ.

ويتم قياس هذا المتغير باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث تشير الدرجة المرتفعة إلى ارتفاع مستوى وضوح واستقرار نطاق المشروع.

1.3. تصميم البحث (بصلة البحثي)

فلسفة البحث: الوضعية.

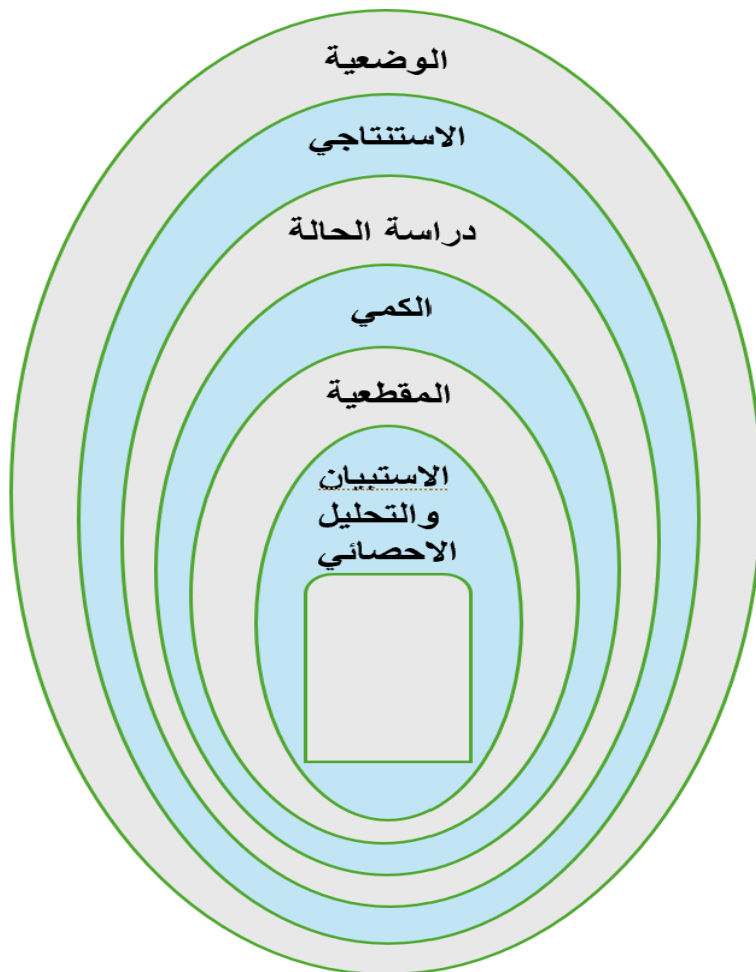
منهج البحث: الاستنتاجي

استراتيجية البحث: دراسة الحالة.

نوع البحث: الكمي.

الأفق الزمني: المقطعية.

التقنيات والإجراءات: الاستبيان والتحليل الاحصائي.



1.4. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات

أولاً: مجتمع البحث.

يقصد بمجتمع البحث جميع الأفراد أو الوحدات التي تنطبق عليها خصائص الدراسة، والذين يمكن تعميم نتائجها عليهم. ويُعد تحديد مجتمع البحث بدقة خطوة أساسية في التصميم المنهجي، إذ يحدد الإطار الذي تُسحب منه العينة وتُفسر في ضوءه النتائج.

ويتمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة في جميع العاملين في مجال إدارة المشاريع أو المشاركين في تنفيذها داخل الجهة محل الدراسة، ممن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بعمليات تخصيص الموارد وإدارة نطاق المشروع.

ويشمل ذلك الفئات التالية:

مديري المشاريع.

مديري البرامج.

مهندسي ومخططي المشاريع.

مسؤولي تخصيص الموارد.

أعضاء فرق العمل الفنية والإدارية.

المشرفين ومنسقي المشاريع.

وقد تم اختيار هذا المجتمع تحديداً لكونه الأكثر ارتباطاً بمتغيرات الدراسة، حيث إن أفراد هذا المجتمع هم المسؤولون عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد البشرية والمالية والمادية، وكذلك ضبط نطاق المشروع وإدارة تغييراته.

ويمتاز مجتمع الدراسة بما يلي:

امتلاكه خبرة عملية مباشرة في إدارة المشاريع.

مشاركته الفعلية في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

إدراكه لآثار سوء أو حسن تخصيص الموارد على أداء المشروع.

وبذلك يُعد مجتمع الدراسة مناسباً لاختبار الفرضيات المتعلقة بالعلاقة بين تخصيص الموارد ونطاق المشروع.

ثانياً: عينة البحث

نظراً لما قد يترتب على دراسة مجتمع البحث كاملاً من صعوبات زمنية وتنظيمية وتكلفة مرتفعة، فقد تم الاعتماد على عينة ممثلة يتم اختيارها وفق أسس علمية وإحصائية دقيقة.

وتُعرف العينة بأنها:

جزء من مجتمع البحث يتم اختياره بطريقة منهجية بحيث يعكس خصائص المجتمع الأصلي تمثيلاً دقيقاً يمكن من خلاله تعميم النتائج.

تحديد حجم العينة:

تم تحديد حجم العينة بناءً على المعايير الإحصائية التالية:

حجم مجتمع الدراسة.

مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

مستوى الثقة (95%).

هامش الخطأ المقبول.

ويمكن في الدراسات الميدانية استخدام معادلة كريجسي ومورجان لتحديد العدد المناسب للعينة بما يضمن تمثيل المجتمع تمثيلاً صحيحاً.

ويُراعى في تحديد حجم العينة أن يكون:

كافياً لإجراء التحليل الإحصائي.

مناسباً لاستخدام تحليل الانحدار واختبار الفرضيات.

ممثلاً لمختلف الفئات الوظيفية.

ثالثاً: طرق أخذ العينات.

تنقسم طرق أخذ العينات إلى نوعين رئيسيين:

1. العينات الاحتمالية.

وهي العينات التي يكون لكل فرد في المجتمع فرصة معروفة ومحددة للاختيار، وتتميز بإمكانية تعميم النتائج بدرجة عالية من الدقة. ومن أهم أنواعها:

(أ) العينة العشوائية البسيطة.

يتم فيها اختيار الأفراد بطريقة عشوائية كاملة بحيث تتساوى فرص جميع أفراد المجتمع في الاختيار.

(ب) العينة الطبقية العشوائية.

يتم تقسيم المجتمع إلى طبقات وفق متغير معين (مثل المسمى الوظيفي)، ثم يتم اختيار عينة عشوائية من كل طبقة بنسبة تمثيلها في المجتمع.

(ج) العينة المنتظمة.

يتم اختيار كل فرد رقم (n) من قائمة مرتبة لأفراد المجتمع.

وتُعد العينات الاحتمالية الأكثر ملاءمة للدراسات الكمية التي تهدف إلى اختبار الفرضيات.

2. العينات غير الاحتمالية.

وهي العينات التي لا تتساوى فيها فرص الاختيار، ومن أبرزها:

العينة القصدية

عينة الملاءمة

العينة الحصية

وتستخدم غالباً عند وجود قيود زمنية أو صعوبة الوصول لجميع أفراد المجتمع.

رابعاً: تقنية أخذ العينة المعتمدة في الدراسة

نظراً لتعدد الفئات الوظيفية داخل مجتمع الدراسة، فقد تم اعتماد:

● العينة الطبقية العشوائية.

حيث تم تقسيم المجتمع إلى طبقات وفق المسمى الوظيفي (مدير مشروع، مهندس، مخطط، إداري، إلخ)، ثم تم اختيار عدد من الأفراد من كل طبقة بطريقة عشوائية تتناسب مع حجمها النسبي داخل المجتمع.

ويحقق هذا الأسلوب ما يلي:

ضمان تمثيل جميع الفئات الوظيفية.

تقليل التحيز في الاختيار.

زيادة دقة النتائج.

تعزيز إمكانية تعميم النتائج على المجتمع الكلي.

وفي حال كان المجتمع متجانساً نسبياً، يمكن الاكتفاء بالعينة العشوائية البسيطة.

خامساً: مبررات اختيار أسلوب أخذ العينة

تم اختيار أسلوب العينة الاحتمالية للأسباب التالية:

ملاءمته لطبيعة الدراسة الكمية.

توافقه مع الفلسفة الوضعية والمنهج الاستنتاجي.

دعمه لإجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

قدرته على تقليل الخطأ العيني.

تحقيق مستوى عالٍ من الموضوعية.

سادساً: حدود العينة.

تقتصر نتائج الدراسة على:

أفراد العينة المختارة.

الجهة محل الدراسة.

الفترة الزمنية التي تم فيها جمع البيانات.

ولا يمكن تعميم النتائج خارج هذه الحدود إلا في سياقات مشابهة من حيث الخصائص التنظيمية وطبيعة المشاريع.

الفصل الثالث: خصائص أفراد العينة

جدول (2-3): توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية %	التكرار	المسمى الوظيفي
20%	20	مدير مشروع
30%	30	مهندس مشروع
15%	15	مخطط مشاريع
10%	10	مسؤول موارد
25%	25	إداري/منسق مشاريع
100%	100	الإجمالي

جدول (3-3): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	التكرار	سنوات الخبرة
18%	18	أقل من 5 سنوات
35%	35	من 5 إلى أقل من 10
27%	27	من 10 إلى أقل من 15
20%	20	15 سنة فأكثر
100%	100	الإجمالي

جدول (3-4): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
دبلوم	12	12%
بكالوريوس	60	60%
ماجستير	22	22%
دكتوراه	6	6%
الإجمالي	100	100%

جدول (3-5): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	70	70%
أنثى	30	30%
الإجمالي	100	100%

خصائص العينة.

تشير نتائج تحليل خصائص العينة إلى أن أفراد الدراسة يتمتعون بخلفيات وظيفية وخبرات عملية متنوعة، الأمر الذي يثري البيانات ويمنحها بعداً تطبيقياً واقعياً. كما أن تباين المؤهلات العلمية وسنوات الخبرة يسهم في تعزيز عمق الاستجابات ودقتها، ويحد من احتمالية التحيز الناتج عن تجانس العينة. وعليه، يمكن اعتبار العينة ممثلة تمثيلاً مناسباً لمجتمع الدراسة، بما يدعم سلامة التحليل الإحصائي وصحة الاستنتاجات المتعلقة بآثر تخصيص الموارد على نطاق المشروع.

1.5. طريقة جمع البيانات

تُعد مرحلة جمع البيانات من المراحل الأساسية في البحث العلمي، إذ تمثل الحلقة التي تربط بين الإطار النظري للدراسة والتطبيق الميداني، ومن خلالها يتم الحصول على المعلومات اللازمة لاختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة.

وفي ضوء طبيعة هذه الدراسة التي تهدف إلى قياس أثر تخصيص الموارد على نطاق المشروع، فقد تم الاعتماد على المنهج الكمي، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وذلك لما تتميز به من قدرة على جمع بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي، وسهولة توزيعها على عدد كبير من المشاركين في وقت قصير، إضافة إلى توفير درجة مناسبة من الموضوعية في القياس.

أولاً: أداة جمع البيانات

تم تصميم استبانة خاصة بالدراسة بالاعتماد على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث، وذلك لضمان شمولها لأبعاد المتغيرين (تخصيص الموارد ونطاق المشروع).

وقد تكونت الاستبانة من جزأين رئيسيين:

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

يشمل المعلومات العامة المتعلقة بأفراد العينة، مثل:

المسمى الوظيفي.

سنوات الخبرة.

المؤهل العلمي.

الجنس.

الجزء الثاني: فقرات متغيرات الدراسة.

ويتضمن (35) فقرة موزعة على متغيري الدراسة كما يلي:

(20) فقرة لقياس تخصيص الموارد.

(15) فقرة لقياس نطاق المشروع

وقد تم قياس استجابات أفراد العينة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث تم تحديد البدائل على النحو الآتي:

(1) لا أوافق بشدة – (2) لا أوافق – (3) محايد – (4) أوافق – (5) أوافق بشدة.

ثانياً: إجراءات جمع البيانات

تم جمع البيانات وفق الخطوات الآتية:

إعداد النسخة الأولية من الاستبانة ومراجعتها لغوياً ومنهجياً.

عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين للتأكد من صدق المحتوى وسلامة الصياغة.

إجراء التعديلات اللازمة بناءً على ملاحظات المحكمين.

توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة (إلكترونياً أو ورقياً).

متابعة استرجاع الاستبانات والتأكد من اكتمال البيانات.

استبعاد الاستبانات غير المكتملة أو غير الصالحة للتحليل.

إدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي (SPSS) تمهيداً لتحليلها.

ثالثاً: الاعتبارات الأخلاقية

تم مراعاة الجوانب الأخلاقية أثناء جمع البيانات، حيث تم:

توضيح هدف الدراسة للمشاركين.

التأكيد على سرية المعلومات وعدم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي.

ضمان عدم الإفصاح عن هوية المشاركين.

مشاركة الاستبانة بشكل طوعي دون أي إلزام.

1.6. أنواع البيانات

أولاً: أنواع البيانات من حيث المصدر

1 البيانات الأولية:

هي البيانات التي يجمعها الباحث مباشرة من مجتمع الدراسة لتحقيق أهداف البحث، مثل:

الاستبيانات

المقابلات

الملاحظة

التجارب

تمتاز بالدقة والحدثة لأنها مرتبطة مباشرة بموضوع الدراسة.

2 البيانات الثانوية:

هي البيانات التي تم جمعها مسبقاً من قبل جهات أخرى، مثل:

الكتب والمراجع العلمية.

الرسائل الجامعية.

الدراسات السابقة.

التقارير الرسمية.

قواعد البيانات.

تستخدم لدعم الإطار النظري ومقارنة النتائج.

ثانياً: أنواع البيانات من حيث طبيعتها.

1 البيانات الكمية:

بيانات رقمية قابلة للقياس والتحليل الإحصائي.

مثال: عدد سنوات الخبرة، نسبة الإنجاز، درجة الموافقة في الاستبيان.

يتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية.

2 البيانات النوعية.

بيانات وصفية غير رقمية.

مثال: الآراء، الاتجاهات، الانطباعات.

يتم تحليلها تحليلًا وصفيًا أو موضوعيًا.

ثالثًا: أنواع البيانات من حيث مستوى القياس

البيانات الاسمية

مثل: الجنس، المسمى الوظيفي.

البيانات الترتيبية.

مثل: مستوى الرضا (عالي، متوسط، منخفض).

البيانات الفترية.

مثل: مقاييس الاتجاهات باستخدام ليكرت.

البيانات النسبية.

مثل: العمر، الدخل، عدد سنوات الخبرة.

1.7. إجراءات التحليل الإحصائي

بعد الانتهاء من جمع الاستبانات ومراجعتها للتأكد من اكتمالها وصلاحياتها للتحليل، تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي المناسب. وقد تمت معالجة البيانات وفق الإجراءات الآتية:

أولاً: التحليل الوصفي.

استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية بهدف التعرف على خصائص أفراد العينة ووصف متغيرات الدراسة، وذلك من خلال:

التكرارات والنسب المئوية لعرض الخصائص الديموغرافية.

المتوسطات الحسابية.

الانحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت الاستجابات.

ترتيب العبارات وفقاً لقيم المتوسطات.

ثانياً: اختبار صدق وثبات الأداة.

تم التحقق من الصدق الظاهري بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين المختصين.

تم قياس الثبات باستخدام معامل ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من اتساق الأداة الداخلي.

ثالثاً: التحليل الاستدلالي.

لاختبار فرضيات الدراسة والتحقق من العلاقات بين المتغيرات، تم استخدام:

معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

تحليل الانحدار (Regression Analysis) لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

اختبار (T-Test) أو تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عند الحاجة لقياس الفروق بين المتوسطات.

وقد تم اعتماد مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للحكم على معنوية النتائج.

1.8. الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تخصيص الموارد على نطاق المشروع، من خلال الوقوف على طبيعة العلاقة بين كفاءة تخطيط الموارد البشرية والمادية والمالية، وبين قدرة المشروع على ضبط نطاقه والحد من التغيرات والانحرافات غير المخطط لها. وانطلقت الدراسة من إشكالية جوهرية تتمثل في أن ضعف إدارة الموارد يُعد أحد أبرز أسباب تعثر المشاريع وتجاوزها للوقت أو التكلفة أو نطاق العمل المعتمد.

وقد أظهرت النتائج الإحصائية وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين فعالية تخصيص الموارد ومستوى ضبط نطاق المشروع، مما يؤكد أن الاستخدام الأمثل للموارد يسهم في وضوح مخرجات المشروع وتقليل التعديلات الطارئة، كما يعزز من قدرة فرق العمل على الالتزام بمتطلبات وثيقة نطاق المشروع وهيكلي تقسيم العمل. وتبين كذلك أن التخطيط المبكر للموارد وتحديد الاحتياجات بدقة قبل مرحلة التنفيذ يمثلان عاملاً حاسماً في تقليل المخاطر المرتبطة بتوسع النطاق.

كما كشفت النتائج أن المؤسسات التي تعتمد آليات واضحة لمتابعة استهلاك الموارد وإعادة توزيعها عند الحاجة تحقق مستويات أعلى من الانضباط في تنفيذ الأنشطة، وهو ما ينعكس مباشرة على جودة المخرجات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشروع. ويعزز ذلك الطرح القائل بأن إدارة الموارد ليست وظيفة تشغيلية فحسب، بل هي عنصر استراتيجي مؤثر في نجاح المشروع واستدامته.

ومن الناحية التطبيقية، تؤكد الدراسة أهمية التكامل بين عمليات إدارة الموارد وإدارة نطاق المشروع ضمن إطار منهجي متكامل لإدارة المشاريع، بحيث يتم الربط بين التخطيط، والتنفيذ، والرقابة، والتقييم بصورة ديناميكية تضمن سرعة الاستجابة لأي انحرافات. كما تبرز الحاجة إلى تطوير قدرات مديري المشاريع في مهارات التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للموارد، وإدارة التعارضات، واتخاذ القرارات المبنية على البيانات.

وعلى الرغم من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إلا أنها تظل ضمن حدود معينة تتعلق بمجتمع الدراسة وأداتها، مما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية يمكن أن تتناول متغيرات وسيطة أو معدلة مثل الثقافة التنظيمية، ومستوى نضج إدارة المشاريع، والتحول الرقمي، وأنظمة دعم القرار، لما لها من دور محتمل في تعزيز أو إضعاف العلاقة بين تخصيص الموارد وضبط نطاق المشروع.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن نجاح المشاريع لا يتحقق فقط من خلال تحديد نطاق واضح، بل يتطلب منظومة متكاملة من التخطيط الرشيد للموارد، والمتابعة المستمرة، والتنسيق الفعّال بين مختلف عناصر المشروع. ومن ثم فإن الاستثمار في تحسين ممارسات تخصيص الموارد يمثل خطوة أساسية نحو رفع كفاءة المشاريع وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها ضمن الإطار الزمني والمالي المعتمد.